

«كهرباء لبنان» تطلب موافقة مجلس الوزراء لإخراج الموجودات وتذكر بالحظر



(تتوز)

من اعتصام الميامين المستمر في المبنى المركزي

صادق مجلس إدارة مؤسسة كهرباء لبنان بإجماع أعضائه، على قرار الطلب من وزير الطاقة والمياه أن يطلب بدوره من مجلس الوزراء الموافقة على إخراج موجودات المؤسسة كافة من المبنى المركزي إلى مبنى أمن، من أجل استئناف العمل في شكل طبيعي.

من جهة أخرى، لفت المياميون في بيانهم أمس، إلى قيامهم بعملية ضبط تهريب مجموعة أختام تابعة لشركات خاصة لعلها تكون وهمية، كان يقوم بها موظفان من مديرية الشؤون المشتركة، داعين «كافة المواطنين إلى توخي الحذر بخاصة في نطاق عمل شركة BUS التي تغطي ساحل المتن وكسروان ومنطقة الشمال من ناحية دفع الفواتير لهذا الشهر».

لجنة المتابعة العمالية

من جهتها، أعلنت لجنة المتابعة العمالية في كهرباء لبنان أنّ «المؤسسة كانت وستبقى حريصة على تأمين استمرارية عمل عمال غب الطلب وجباة الإكراه السابقين، وسبق لها أن أزمّت شركات مقدمي خدمات التوزيع باستجوابهم جميعاً».

ولفتت في بيانها إلى أنّ المؤسسة يمكنها استيعاب فقط 897 مستخدماً جديداً وفقاً لحاجاتها الحالية، مضيفة أنّ «عدد الناجحين في المباراة المحصورة المقررة التي سيجريها مجلس الخدمة المدنية استناداً إلى القانون الرقم 287 تاريخ 2014/4/30، يمكن أن يتجاوز إمكانية الاستيعاب الحالية للمؤسسة بوجود مقدّم خدمات التوزيع».

كما أشارت اللجنة إلى أنّ «نتائج المباراة المحصورة التي سيجريها مجلس الخدمة المدنية، تبقى صالحة لمدة سنتين»، لافتة إلى أنّ «عقود مقدّم خدمات التوزيع تنتهي بعد سنتين تقريبا، وأنّ قرار الاستمرار في عقود مقدّم خدمات التوزيع، يجب أن يؤخذ قبل انتهاء العقود الحالية بسنة أشهر على الأقل، وذلك وفقاً لما تضمنته ورقة سياسة قطاع الكهرباء (قرار مجلس الوزراء الرقم 1 تاريخ 2010/6/21)، أي قبل انتهاء صلاحية نتائج المباراة المحصورة».

كما لفتت إلى أنّه «مهما كان القرار بهذا الصدد، فإن استمرارية عمل باقي الناجحين في المباراة المحصورة ستكون مؤتمتة، من خلال إدخالهم إلى ملاك المؤسسة في حال عدم الاستمرار في عقود مقدّم خدمات التوزيع، خلال تضمين العقود الجديدة بنوداً تقضي باستجوابهم جميعاً، كما أنّ خلال هذه الفترة يمكن أن تستجد حاجة إلى مستخدمين إضافيين نظراً إلى بلوغ بعضهم من المستخدمين الحاليين السن القانونيّة».

البناء

إطلاق تقييم الأثر البيئي للنازحين السوريين

المشوق: الأولويات تتعلق بالبنية التحتية حيث يقيم النازحون غولوبيسكي: لبنان شهد تراجعاً منذ ما قبل الأزمة السورية



(دالاتي ونهرا)

خلال إطلاق التقرير في السراي الكبيرة

والاعتبارات البيئية بشكل كامل. بيّنتي وطني صحيح، ولكن وطني في خطر في جانبه البيئي لنفعل جميعاً من أجله..»

غولوبيسكي

وأشار غولوبيسكي إلى أنّ «لبنان شهد تراجعاً في حالته البيئية منذ ما قبل الأزمة السورية، إلا أنّ هذه الحالة قد تفاقمت في شكل متسارع منذ اندلاع الأزمة في سورية. على سبيل المثال، بلغت الزيادة في نسبة إنتاج النفايات 15 في المئة مقارنة بالكمية الإنتاجية قبل الأزمة مما يجعل لبنان وبنيتته التحتية في وضع كان متوقعاً خلال أكثر من 15 عاماً». وأكد أنّ «الاتحاد الأوروبي يقدّر الأعباء التي تواجه لبنان بسبب التدفق الكبير للنازحين إليه، وهو سيتابع دعمه للتخفيف من الآثار الناتجة من النازحين ودعم المجتمعات اللبنانية التي تستضيفهم».

ماونت

من جهته، شدّد ماونت على أهمية معالجة الآثار البيئية للأزمة السورية، مشيراً إلى أنّه «على رغم المصاعب، فإنّ الأزمات تأتي ببعض الفرص التي يمكن لبنان أن يغلظها وهي تتمثل بالفاتحة المجتمع الدولي حول لبنان، من هنا في الإمكان العمل بقيادة الحكومة اللبنانية من أجل تحسين فرص التنمية للشعب اللبناني في الحاضر والمستقبل».

منصور

وتولّت الخبرة في السياسات البيئية في مشروع «دعم الإصلاحات - الحكومة البيئية» الممول من الاتحاد الأوروبي لمياء منصور، تلخيص النتائج الصادرة عن التقرير على صعيد الوضع البيئي قبل نشوب الأزمة السورية حيث تم اعتماد العاملين 2010 و 2011 كسنوات مرجعية، وأشارت إلى الآثار البيئية الناتجة من الأزمة السورية في القطاعات الرئيسية التالية: إدارة الصرف الصحي، نوعية الهواء واستخدام الأراضي والنظم الإيكولوجية». كما لفتت إلى أنّ «التقرير قد وضع خطة إدارية بيئية لكل قطاع من القطاعات شملت توصيات حول التدخلات ذات الأولوية وإطارها الزمني».

استيعاب المزيد من النفايات، إضافة إلى العبء المالي الذي تتكبّده خزينة الدولة والذي تتحمّله البلديات وقد ارتفع بحسبة 40 في المئة بين عامي 2012 و2013». أما في ما يخصّ الموارد المائية، فأوضح أنّ «الوضع قد تفاقم مع أزمة اللجوء السوري، بعد أنّ شهد لبنان شتاءً جافاً حاداً في العام المنصرم حيث لم تتعد نسبة هطول الأمطار 50 في المئة من المعدل السنوي». كما أشار التقرير إلى القفزة المحدودة في لبنان لمعالجة مياه الصرف الصحي التي لا تتعدى نسبة 8 في المئة على الصعيد الوطني، وبذلك فإنّ الارتفاع في كمية المياه المبتذلة الناتجة من الأزمة السورية يؤدي إلى تفاقم الوضع وتزايد التلوث في المياه والأرض». وأضاف: «أشار التقييم إلى ازدياد نسبة انبعاث الملوثات في الهواء نتيجة الأزمة السورية، لعلّنا سبيل المثال، شهدت المدن اللبنانية الرئيسية ارتفاعاً في حركة المرور بنسبة لا تقل عن 5 في المئة بسبب هذه الأزمة، ما يزيد من تلوث الهواء». ومن ناحية استخدام الأراضي والنظم الإيكولوجية، لفت التقرير إلى «التدهور الحاصل في المناطق الزراعية والنظم الإيكولوجية مع استمرار تدفق النازحين، حيث ارتفعت

لبنان يواجه في الواقع التحدي الأكبر في تاريخه المتمثل بالضغوط البيئية التي هي وليدة الأزمة السورية». وتابع: «طلما ستظل هذه المشاكل البيئية غير مأخوذة على محمل الجد، لن يصبح إيجاد الحلول الأولية القوي للحكومة اللبنانية والمجتمع الدولي على حد سواء، وبالتالي يهدف هذا التقييم إلى تسليط الضوء على مدى الضرر والتدهور اللذين يصيبان العديد من المجالات البيئية».

ولفت إلى أنّ «التقييم أشار إلى أنّ 48 في المئة من كميات النفايات الصلبة الإضافية يتم معالجتها في البنية التحتية الموجودة حالياً، والتي تعاني عجزاً متزايداً في قدرتها على

استيعاب المزيد من النفايات، إضافة إلى العبء المالي الذي تتكبّده خزينة الدولة والذي تتحمّله البلديات وقد ارتفع بحسبة 40 في المئة بين عامي 2012 و2013».

أما في ما يخصّ الموارد المائية، فأوضح أنّ «الوضع قد تفاقم مع أزمة اللجوء السوري، بعد أنّ شهد لبنان شتاءً جافاً حاداً في العام المنصرم حيث لم تتعد نسبة هطول الأمطار 50 في المئة من المعدل السنوي». كما أشار التقرير إلى القفزة المحدودة في لبنان لمعالجة مياه الصرف الصحي التي لا تتعدى نسبة 8 في المئة على الصعيد الوطني، وبذلك فإنّ الارتفاع في كمية المياه المبتذلة الناتجة من الأزمة السورية يؤدي إلى تفاقم الوضع وتزايد التلوث في المياه والأرض». وأضاف: «أشار التقييم إلى ازدياد نسبة انبعاث الملوثات في الهواء نتيجة الأزمة السورية، لعلّنا سبيل المثال، شهدت المدن اللبنانية الرئيسية ارتفاعاً في حركة المرور بنسبة لا تقل عن 5 في المئة بسبب هذه الأزمة، ما يزيد من تلوث الهواء». ومن ناحية استخدام الأراضي والنظم الإيكولوجية، لفت التقرير إلى «التدهور الحاصل في المناطق الزراعية والنظم الإيكولوجية مع استمرار تدفق النازحين، حيث ارتفعت

غولوبيسكي: بلغت الزيادة في نسبة إنتاج النفايات 15 في المئة مقارنة بالكمية المنتجة قبل الأزمة

العملات

حافظ الدولار الأميركي في سوق بيروت المالية على استقراره، واقل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعمليات في مصرف لبنان.

العملة	بالدولار		بالليرة اللبنانية
	مبيع	شراء	
اليورو	1.2747	1.2748	1930.05
الليرة السورية	160.07	161.03	9.43
الدینار الاردني	0.7075	0.7095	2136.91
الدینار العراقي	1162.00	1164.00	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	403.72
الدینار الكويتي	0.2852	0.2857	5302.98
الدروم الاماراتي	3.6729	3.6413	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	415.82
الجنيه المصري	6.9414	6.9415	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	834.71
الفرنك السويسري	1.5225	1.5226	1621.52
الجنية الاسترليني	1.6325	1.6328	2471.91
الالف ين ياباني	109.00	109.04	13.89
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1489.42
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1575.77
الالف فرنك افريقي	511.99	514.69	2.95

المصادر

المعدن	أمس	السابق	النسبة
الذهب	1214.80	1221.90	-0.58%
الفضة	17.553	17.438	0.66%
البلاتينيوم	1303.65	1315.05	-0.87%

حتى الساعة 08:00 مساءً بتوقيت بيروت.

حركة مرفأ بيروت

رست أمس داخل أحواض مرفأ بيروت 17 باخرة منها 5 بوأخر جديدة حملت 75115 طناً، فيما غادرت 6 بوأخر ويتنظر وصول 4 بوأخر بحسب لائحة الفرقة الدولية للملاحة في بيروت.

البوأخر التي غادرت: سمارة، سبيريوت أوف بيراياوس، توريونو، ام اس سي لاسبيزيا، هلاس اكسبلورير، بولوكس.

النمو الأسرع في العالم للدول الصاعدة في آسيا



النمو السريع في الصين خلق عدم توازن ومشكلة بيئية

المقبل في الوقت الذي تطبق إجراءات تستهدف تحقيق استقرار الاستثمار. وذكر التقرير أنّ السلطات الصينية تطبق تسهيلات نقدية موجهة إلى جانب إجراءات تحفيز اقتصادي محدودة بهدف منع معدل النمو من التراجع عن المستوى الذي سجله العام الماضي وكان 7.7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي.

كما يتوقع البنك تحسّن أداء الاقتصاد الهندي بعد الفوز الكاسح لحزب بهاراتيا جاناتا المعارض في الانتخابات العامة التي أجريت في وقت سابق وأسفرت عن تشكيل حكومة جديدة يقودها رئيس وزراء داعم لاقتصاد السوق. وأبقى البنك على توقعاته بشأن معدلات نمو الاقتصاد الهندي للعام الحالي وتبلغ 5.5 في المئة مع زيادة المعدل المتوقع للعام المقبل بمقدار 0.3 نقطة مئوية إلى 6.3 في المئة من إجمالي الناتج المحلي عندما توفّي الإصلاحات تمارها. وخفّض البنك معدل النمو المتوقع لاقتصادات جنوب شرقي آسيا إلى 4.6 في المئة خلال العام الحالي مقابل 5 في المئة وفقاً للتوقعات السابقة حيث تمّ خفض توقعات النمو لاندونيسيا والفلبين وسنغافورة وتايوان وفيتنام.

ورفع البنك معدل النمو المتوقع لمنطقة جنوب آسيا إلى 5.4 في المئة في العام الحالي و6.1 في المئة العام المقبل، في مقابل 5.3 و6.1 في المئة وفقاً للتوقعات السابقة. واستبعد البنك ارتفاع معدل التضخم في المنطقة حيث ما زال أقل من مستوياته الطبيعية منذ الأزمة المالية العالمية في 2008. ويتوقع البنك وصول معدل التضخم خلال العام الحالي إلى 3.4 في المئة وهو مستواه نفسه العام الماضي على أن يرتفع إلى 3.7 في المئة العام المقبل.

ذكر بنك التنمية الآسيوي أنّ دول آسيا الصاعدة ستظلّ أسرع مناطق العالم نمواً اقتصادياً. وأبقى البنك ومقره العاصمة الفلبينية مانيلا، على توقعاته في شأن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لدول المنطقة عند مستوى 6.2 في المئة خلال العام الحالي و6.4 في المئة العام المقبل. وأشار شائع جين وبي كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك إلى أنّ تباطؤ الطلب الخارجي أضّر ببعض الاقتصادات في المنطقة لكن ككلّ. فإنّ منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما زالت على طريق النمو القوي خلال العامين الحالي والمقبل، بحسب وكالة الأنباء الألمانية.

وأضاف أنّ مواصلة الإصلاحات الهيكلية في الصين والهند وبنونسيا وهي أكبر 3 اقتصادات في المنطقة، يمثل عاملاً حيوياً في تشكيل آفاق النمو. في الوقت نفسه، خفّض البنك توقعاته في شأن نمو الدول الصناعية الكبرى إلى 5.1 في المئة في العام الحالي بانخفاض قدره 0.4 نقطة مئوية عن توقعات نيسان الماضي وذلك بعد أن فشلت تلك الدول في تحقيق نموّ ملموس خلال النصف الأول من العام الحالي.

ويتوقع البنك تحسّن معدل نمو الاقتصادات الصناعية الكبرى إلى 2.1 في المئة العام المقبل وليس بمعدل 2.2 في المئة وفقاً للتوقعات السابقة. وحمل التقرير الطقس الشتوي السيء في الولايات المتحدة خلال الربع الأول من العام الحالي وزيادة ضريبة المبيعات في اليابان خلال الربع الثاني من العام إلى جانب استمرار الأداء الضعيف لاقتصادات منطقة اليورو مسؤولة تراجع توقعات النمو. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يتوقع البنك نجاح الصين في تحقيق معدلات النمو المتوقعة وتبلغ 7.5 في المئة خلال العام الحالي و7.4 في المئة العام

إعفاء غرامات الميكانيك

نذرت هيئة إدارة السير والآليات والمركبات المواطنين في بيان «بضرورة المبادرة إلى تسديد رسوم السير (الميكانيك) المترتبة عليهم، وذلك حتى تاريخ 2014/9/29 ضمناً، للاستفادة من الإعفاء على الغرامات،

والسعي إلى إيجاد التمويل اللازم لهذا الغرض. من جهة ثانية، تم البحث في وتنظيف المجرى بالتعاون مع البلدية، خصوصاً على أبواب فصل الشتاء، بعدما أرسلت وزارة الطاقة والمياه كتاباً إلى وزارة الداخلية بهذا الخصوص لإجراء المقترضى.

● استقبل وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية نبيل دي فريج في مكتبه في الوزارة، الوفد الرسمي الفرنسي الذي يزور بيروت برئاسة وزيرة اللامركزية والإدارة العامة ماريليز لوبرانشيو، وكان عرض لايرز البرامج والمشايخ التي ينفذها المكتب ونقاش بين الجانبين ركّز على أهمية تحديث القطاع العام.

وأعقب اللقاء حفل توقيع «ترتيب إداري» بين وزارة اللامركزية والوظيفة العامة في الجمهورية الفرنسية من جهة، ووزارة الداخلية والبلديات ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في الجمهورية اللبنانية من جهة ثانية، في السراي الكبيرة.

ويهدف «الترتيب الإداري» إلى ترسيخ أواصر التعاون وتبادل الخبرات بين الجهات المعنية في مجال تحديث القطاع العام، بما في ذلك إدارة الموارد البشرية وتعزيز مهارات الموظفين.

● صدر عن وزارة الاقتصاد والتجارة البيان التالي: بتاريخ سابق أصدر وزيراً الصحة والاقتصاد في الحكومة السابقة القرار الرقم 1/1/1-ت القاضي بمنع استيراد وتصنيع وتسويق مشروبات الطاقة المزجج بالكلحول أي المشروبات الكحولية التي تحتوي على مواد مضافة منبهة كالكافيين والتورين على سبيل المثال لا الحصر بدءاً من تاريخ 2014/06/1.

وعلى رغم إلحاح العديد من التجار من أجل تمديد المهلة لمدة ثلاثة أشهر ليتمكنوا من تصريف منتوجاتهم، الأمر الذي دفع وزير الاقتصاد والتجارة إلى إرسال كتاب إلى معالي وزير الصحة للاطلاع على رأيه بالموضوع حتى يستنى لوزارة الاقتصاد والتجارة اتخاذ القرار المناسب بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة.

وبما أنّه لم يرد جواب وزارة الصحة العامة حول الموضوع فقد التزمت وزارة الاقتصاد والتجارة بالقرار المنوّه عنه أعلاه والمتعلق بوقف التداول بمشروبات الطاقة وعصمت على مراقيبي مديرية حماية المستهلك ضرورة تطبيق هذا القرار، الأمر الذي دفع بأحد التجار إلى تقديم مراجعة أمام مجلس شورى الدولة بوجه وزارة الاقتصاد والتجارة.

بناءً على ما تقدم، يهيم وزارة الاقتصاد والتجارة أن تؤكد



(دالاتي ونهرا)

نظران مستقبلاً وقد نواب كسروان